اللهم صل على نبينا محمد والروح

يكن صوت الحمار معبرا وفعلا لا مصوت وفي شرح ان المفعول المطلق هو المفعول الحقيقي الذي به كان
الفاعل فاعلا لانه انما يكون الشعر فاذا هو يصوت صوتا مثل صوت حمار فان قلت فعلى التشبيه البليغ
فلا يكون الكلام على هذا الشعر قلت التشبيه البليغ ليس مبنيا على ادعاء تناسي التشبيه والا كان
استعارة فلا يرد ذلك انه التشبيه وشعري فيه غاية الامر انه حيث حذف فيه الكاف اوا
هو كان ابلغ مما صرح فيه بذلك ولذلك لا ينافيه شعري فاذن والكلام في مسالة زيد اسد شمس من منقول
الشعر المذكور الاتي مع المصدر لان التشبيه البليغ باسقاط الاداة هو الذي فيه المشبه
به على المشبه وجعل المشبه فيه عين المشبه به فحملت المبالغة والمجاز غير متعقل مع جعل
المشبه به مفعولا للمشبه فاجمع قوله الشعر حال من واو بالحروف متعلق بالحروف والاول
حال ثانية ومشتملة نعت جملة والباء بالاسم بمعنى على وحاجب متعلق على اسم وجملة لا
يصلح معطوفة على بعناه نعت لاسم ويعمل متعلق بيصلح وكل في الخلاصة الشروط التي اشتمل
عليها دته قوله او جابر لا عطفا على كذا اذ والتشبيه نصب بكلامهم بعا مل لازم الحذف او
جابر لا حتفول مررت فاذا له صوت صوت حمار بالجر وهذا من بدل الخلاصة **المفعول له**

ينصب مفعولا له المصدر ان علل فعلا وقعا بزمان العمر وجا علا والا فمن جا ر او شرط اتحاد
المصدر بناب فاعل ينصب ومفعولا له حال منه واشترط لنصبه كونه مصدرا الله عن بوله وجملة
والاوصاف ومعنى ما العلة يتعقل فهو التعليل بخلاف الذوات فانه لا يعقل كونها علة
وحيث انها ذات لا الذوات وحيث هو ذوات منها ثلاثة فلا يكون بعضها مقتضيا لحكم دون
البعض الا فيما لا اختصاص بمعنى ويكون ذلك المعنى هو العلة فان قلت هذا يمتنع على
التعليل بها مع الجر باللام وقد صرحوا بقوله غمو الارض وضعها للانام وخلق لكم ما في الارض
جميعا قلت اذا تاملت لم يخف عليك ان المعنى لحلول الانام فيها وتعميرهم اياها وانتفاعهم
بها ونحو ذلك مما يلائم المعنى وكذا الاية الثانية وقولهم اذا فقدت المصدرية جر باللام معناه
جب الكلام وصونه اللغة ححرج وهذا الاشتراط المصدرية بحر التعليل وشرط النصب انما
هو التنوين والتلفظ بالمصدر اشترط لان التعليل حينئذ واضح لعدم تنقيم اللام الدال عليه
ورشحوا وجود ما ينبغي معه والالتبس على هذا اصل اللام وان بعضهم حكم يشبه به لانه اول في
نقال به قوله فلا ملا ولا جملا والمصدر بوسطا من حاليه ولم يسلك به مسلك المصدرية تعليلا في الخلاصة
لانه فسك لا م وجميع المصدر انه عن الشروط وجملة الشروط لا يجعل شرط لا ثانيها ان جعله

شرطا

اللهم صل على نبينا محمد والروح

شرطا للنصب بعينه ان لا يفرد بحرف باللام وهو غير صحيح ولهذا اسقطه في التوضيح ذكر مجموعه ولا
يكفي تقويب ولا الخلاصة الا انه لم يجعل الشرط افادة التعليل بل كونه بينا واحترازا
مما لا افاده صفقا فانه في ذكر اللام للتشويق على ارادته كقوله جئت زيد العفو دين فيه لمن
يعرف انك جئته وقصد العفو منه ويستبعد ان يكون الباعث على المجيء اياه فقد الدين الاعتقا
ده انك تجيئه ولا وانت انما تاتيه للزيارة ونحوها ملبونه والخلاصة هذا لتوهم ان المعتمد على
المفعولية المطلقة بعامل مقدر فوله الحرامه ما ذكر من الفعل ومعلله فيه بنية ان لا اتحاد فانما
يعني من شيئين ولم يتفرع بين كل نحو باشتراط الاتحاد في الزمان وفي قوله جئت وقد نفقت شنع
ثيابه وباشتراط الاتحاد في الفاعل من نحو قوله واني لتعروني لذكراك هزة والاولى ان يكون
ضمير الفعل للفعل لتكون الجملة صفة له كما هو المتبادر من الكلام حيث ان شرح ابيه العربية
لا مع المفعول له وافاد جب ابيه الا فيه مورد ومنع اشتراط الاتحاد فيها اختيار ان في اعاد
الزمان فلان المعلل المسرة قد يكون تعقيلا وتعبير المصدر الجمل بغير قرينة تا دبيا وليس ما
هنا صفتا في الحقيقة حتى يشترك في زمان بل هي في الحقيقة حرف واصل ان المعتاد فيه
بالضرب فالضرب هو التا ديب والعلة في الحقيقة ليست هي المصدر المنصوب
لان الشيء لا يكون بنفسه بل هي التي في قرينة التا ديب في لو صحت فما هو العلة لم ينصب عند المانع
من يمنع العشارية في الفاعل وفي الزمان واما في الفاعل فلقوله العجاج من بعد كلا ما في
جمهور فحافة وزعل المحبور والهول من تهول الهبور فان الهول بمعنى الاجرام لا اللعوع
والشور بعد بمعنى بل جزع وهم يجعل الهول بمعنى الجزع لانه عين المخافة ولا اطلاق لفظ الهول
على الاجرام الضمير **واجرر بما يفيد التعليل ما فقد شرطا** اي ان مفعول مقدم يفيد
واللام متعلقة به وقد تقدمت ما قد شرطا والشروط السابقة والعلي في اجرار انه الى
انه لا يتعين اللام بل ما يفيد التعليل من الباء ومن وفي واستشهد له واوه وذلك لا يجوز اسقاط
الجار معها باطراد فتقول ازورك انك تحسن الي ولو قلت تحسن الي عرفت المصدرية
ولا اتحاد في الفاعل والزمان **وجره مع الشروط حاو مع وقل في المجرد وشاع في ال والا**
ستواء في ضمن نقطه فيه تنبيه على ان الشروط المذكورة ليست شروطا لوجوب نصبه بل لجوازه
فيجوز معها الجر ايضا ويسوغ ذلك بضعيف في مصدر منتزا الجملة حاو من احال ضعيف جر
ثم ما يجوز فيه النصب والجر ينقسم الى ثلاثة اقسام ما يترجح فيه النصب وهو المجرد من ال

جامعة الملك سعود
عمادة شؤون المكتبات
قسم المخطوطات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)